

عنوان البحث

تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية وأثره على استدامة المنشآت
الصغيرة في جدة

إعداد الطالب/

نجد عمر بادقيل

إشراف/

د. الفصيل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

تعد المخاطر التشغيلية عنصراً حاسماً في استقرار واستمرارية أي منظمة حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على كفاءة الأداء وجودة العمليات وكشف نقاط الضعف الداخلية والخارجية وتقلل من الخسائر والأحداث غير المتوقعة ، كما تسهم إدراجها الفعالة في تعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات وتحقيق الأهداف التشغيلية بكفاءة أعلى، لذلك فإن إدارة المخاطر التشغيلية أحد العوامل الجوهرية لاستدامة المنشآت عامة والمنشآت الصغيرة خاصة ، في ظل بيئة أعمال مليئة بالتحديات والمتغيرات.

تعتبر المنشآت الصغيرة من المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية، حيث تلعب دوراً فعالاً في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل والابتكار المحلي. إذ تمثل هذه الفئة أكثر من 99% من إجمالي الشركات في المملكة، مما يعكس أهميتها الاستراتيجية في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 ، (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، 2023).

ورغم هذه الأهمية، تواجه المنشآت الصغيرة تحديات كبيرة تهدد بقاءها واستمراريتها، ومن أبرزها ما يتعلق بالمخاطر التشغيلية ، حيث تكمن خطورة هذه المخاطر في أنها غالباً ما تكون غير مرئية أو يصعب التنبؤ بها، خاصةً في المنشآت الصغيرة التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى هياكل تنظيمية واضحة وأنظمة رقابة داخلية فعالة.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية على استدامة المنشآت الصغيرة في مدينة جدة، من خلال تحليل مدى وعي الإدارات بالمخاطر التي تحيط بأنشطتها التشغيلية، وتقييم قدرة هذه المنشآت على التعامل مع هذه التحديات من خلال الأدوات والأنظمة المتاحة ، كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على الفجوات الإدارية والتنظيمية التي تعيق بناء نظام فعال لإدارة المخاطر التشغيلية، واقتراح توصيات عملية قابلة للتطبيق ولتعزيز قدرة المنشآت الصغيرة على الاستمرارية وتحقيق النمو المستدام.

تم اختيار مدينة جدة كدراسة كونها أحد أكبر المراكز التجارية والاقتصادية في المملكة، وتحتضن عدداً كبيراً من المنشآت الصغيرة في مختلف القطاعات، مما يجعلها بيئة مثالية لفهم طبيعة التحديات التشغيلية التي تواجه هذه المنشآت، ويأمل هذا البحث على تقديم إطار عملي يساعد صناع القرار ورواد الأعمال على تبني استراتيجيات أكثر فاعلية في التعامل مع المخاطر التشغيلية.

مشكلة الدراسة:

تُعد المخاطر التشغيلية من أبرز التحديات التي تمثل تهديدًا مباشرًا على أداء المنشآت ككل ، نظرًا لما قد تسببه من خسائر مالية أو إدارية نتيجة خلل في العمليات أو الأنظمة أو الموارد البشرية. وتزداد خطورة هذه المخاطر في المنشآت الصغيرة ، ويلاحظ أن العديد من إدارات هذه المنشآت لا تمتلك القدرة الكافية على التعرف على هذه المخاطر في مراحلها المبكرة ، وذلك بسبب محدودية الخبرة الإدارية ، أو ضعف التخطيط ، أو غياب ثقافة إدارة المخاطر والهياكل التنظيمية الواضحة . كما يؤدي انشغال الإدارة بالأنشطة اليومية على حساب التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر إلى تهديد استدامة المنشأة وتراكم المشكلات التشغيلية، مما يعرضها للتعثر أو الخروج من السوق ، خاصة في بيئة ديناميكية مثل مدينة جدة، التي تتسم بالمنافسة العالية والتغير السريع في متطلبات السوق. وقد أكد الضويان (2019) أن تجاهل إدارة المخاطر التشغيلية في المشروعات الصغيرة يُعد من أبرز أسباب فشلها، حيث يؤدي إلى اضطراب العمليات الداخلية، وتعطيل سير العمل، وتراكم الأخطاء دون معالجة، مما ينعكس سلبيًا على استمراريته ونموها. كما أشار الغامدي (2021) أنه من الضروري العمل على استراتيجية وطنية لإدارة مخاطر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل احترافي يساهم في رصد الأحداث والتعلم منها، ومواجهة الأخطار المستقبلية بشكل أفضل، وهو ما يؤكد أن التعامل مع هذه المخاطر لم يعد مجرد خيار، بل ضرورة وطنية لضمان استدامة المنشآت الصغيرة، وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

ومن هذا المنطلق، تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى فهم وتحليل العلاقة بين تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية واستدامة المنشآت الصغيرة، والكشف عن أبعاد هذا التقصير وأسبابه وآثاره، بهدف تقديم إطار علمي وتوصيات عملية تُساهم في تعزيز قدرة المنشآت على الاستمرار والنمو.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على احد الجوانب الإدارية الحساسة التي قد تُهملها إدارات المنشآت الصغيرة وهو تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية، وتأثير ذلك على استدامة هذه المنشآت، وتُعد هذه القضية من التحديات التي لم تحظَ حتى الآن بالاهتمام الكافي في الأدبيات الإدارية العربية، وخاصة في السياق السعودي، رغم ما تشكّله المنشآت الصغيرة من نسبة كبيرة ضمن هيكل الاقتصاد الوطني.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال بُعدين رئيسيين:

أولاً: الأهمية العلمية

1. **سد الفجوة البحثية في الدراسات المحلية:** تسهم الدراسة على العلاقة بين تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية واستدامة المنشآت الصغيرة، وهو موضوع لم يُتناول بشكل مباشر في الأدبيات السعودية.
2. **التركيز على الجانب التشغيلي :** تبرز أهمية الوعي الإداري بالمخاطر التشغيلية داخل المنشآت الصغيرة، وهو جانب لم يحظَ بالاهتمام الكافي مقارنة بالمخاطر المالية أو التسويقية.
3. **تمهيد لبناء إطار نظري للدراسات المستقبلية :** تُمهد الدراسة لبناء إطار قابل للتطبيق في دراسات مقارنة مستقبلية بين القطاعات أو المدن داخل المملكة، باستخدام أداة قياس تستند على الواقع المحلي.
4. **كشف ارتباط الثقة المفرطة بتقصير الإدارة في إدراك المخاطر:** تُبيّن الدراسة كيف أن الثقة الزائدة لدى بعض مالكي المنشآت الصغيرة، المبنية على طموحات مالية سريعة أو نجاحات أولية، قد تُؤدي إلى إهمال متعمّد أو غير واعٍ لإشارات الخطر التشغيلي. ومن خلال تسليط الضوء على هذا النمط السلوكي، تُعزز الدراسة الفهم العلمي للسلوك الإداري في استيعاب المخاطر، وتدعو إلى تحقيق التوازن بين الطموح والإدارة الرشيدة في بيئة تنافسية شديدة.

ثانيًا: الأهمية العملية

1. ربط النتائج بواقع المنشآت الصغيرة في جدة: تُسهم الدراسة في تقديم فهم تطبيقي للتحديات التشغيلية التي تواجهها المنشآت الصغيرة في جدة، بما يسهم في تطوير حلول عملية تتناسب مع طبيعة السوق المحلي.
2. تعزيز دور الجهات الحكومية في دعم استدامة المنشآت: تُبرز الدراسة الحاجة إلى دعم الجهات المختصة للمنشآت الصغيرة لتطوير برامج تدريبية واستشارية تركز على إدارة المخاطر التشغيلية، بما يرفع من جاهزية هذه المنشآت والمساهمة في استدامتها.
3. اتخاذ قرارات تشغيلية أكثر وعيًا وواقعية: تساعد الدراسة أصحاب المنشآت الصغيرة على ربط وعيهم بالمخاطر التشغيلية وأهميتها منذ المراحل المبكرة، مما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات عملية مدروسة تقلل من احتمالية الفشل المبكر والتعثرات غير المتوقعة.

أهداف الدراسة:

1. تحليل مفهوم المخاطر التشغيلية ودورها في استدامة المنشآت الصغيرة.
2. تقييم مستوى وعي المنشآت الصغيرة بالمخاطر التشغيلية، وتحديد أبرز مظاهر التقصير الإداري التي تؤدي إلى ضعف التقدير أو التجاهل لهذه المخاطر.
3. تحليل تأثير تقصير الإدارة في التعامل مع المخاطر التشغيلية واستدامة المنشآت الصغيرة في مدينة جدة من حيث استقرارها المالي والتشغيلي.
4. اقتراح توصيات تُسهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر التشغيلية لدى المنشآت الصغيرة وتعزيز فرص بقائها في السوق، وخاصة في بيئة تنافسية متسارعة.

تساؤلات الدراسة

1. ما مدى إدراك المنشآت الصغيرة لمفهوم المخاطر التشغيلية وتأثيرها على استدامتها؟
2. ما أبرز مظاهر التقصير الإداري التي تُعيق التعرف المبكر على المخاطر التشغيلية ؟
3. كيف يؤثر تقصير الإدارة في إدارة المخاطر التشغيلية وقدرة المنشآت الصغيرة على الاستمرار والاستقرار المالي في بيئة تنافسية شديدة التغير؟
4. ما الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة إدارات المنشآت الصغيرة على اكتشاف المخاطر التشغيلية والتعامل معها بفعالية؟

فروض الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي الإدارة بالمخاطر التشغيلية وبين قدرة المنشأة الصغيرة على الاستدامة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقصير الإدارة في التعامل مع المخاطر التشغيلية ومستوى استجابة المنشأة لهذه المخاطر.
3. أثر تقصير الإدارة في التعرف المبكر على المخاطر التشغيلية قد يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات استباقية تحافظ على استدامة المنشآت الصغيرة في مدينة جدة.
4. تؤثر بعض السلوكيات الإدارية مثل الثقة المفرطة وتجاهل إشارات الخطر في قدرة المنشآت الصغيرة على التنبؤ بالمخاطر.

الدراسات السابقة:

دراسة آل سيد علي (2019)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر إدارة الكوارث والمخاطر على تطوير المشروعات الصغيرة، مركزة على أبرز المعوقات التي تواجه هذه المنشآت في ظل غياب الخطط الوقائية. وقد أوضح الباحث أن "ضعف المعرفة بأساليب إدارة المخاطر وقلة الاهتمام بوضع خطط للطوارئ من أبرز الأسباب التي تعيق نمو المشروعات الصغيرة، حيث تقتصر الكثير من هذه المشروعات إلى البنية التنظيمية التي تساعد على مواجهة الأزمات والاضطرابات المفاجئة. وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب الوعي المؤسسي بأهمية إدارة المخاطر يجعل المشروعات الصغيرة أكثر هشاشة في مواجهة الأزمات، مما يقلل من فرص نموها واستمرارها في السوق.

الشامسي وأريس (2021)

تصنيف عوامل إدارة المخاطر المؤثرة على الأداء التنظيمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: وهدفت الدراسة إلى تحديد أبرز العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر التشغيلية، وتصنيفها حسب تأثيرها في أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد اعتمد الباحثان على استبانة طبقت على عينة من ملاك ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وشملت الاستبانة 11 عاملاً صُنِفَت ضمن أربع مجموعات رئيسية: عمليات إدارة المخاطر، إدارة المخاطر التشغيلية، تقييم المخاطر، والتحكم بالمخاطر. وجاء في نتائج الدراسة:

إلى أن أعلى العوامل تصنيفاً ضمن مجموعة إدارة المخاطر التشغيلية هو "النظام"، يليه "خطة إدارة المخاطر"، ما يشير إلى أهمية وجود بنية تنظيمية واضحة وآليات استجابة مدروسة لضمان الأداء والاستدامة، وتوصي الدراسة بضرورة بناء إطار عملي فعال لتحديد أولويات المخاطر ومراقبتها لدى المنشآت الصغيرة، لما لذلك من تأثير مباشر على أدائها واستمرارها في السوق.

الغزي (2024)

في دراسة بعنوان أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على نجاح المشروعات: دراسة تطبيقية على الشركات الخاصة بالمنطقة الشرقية، أجرت الباحثة دراسة على 400 فرد من موظفين الشركات الخاصة، وقد توصلت الدراسة إلى:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات إدارة المخاطر ونجاح المشاريع كما بينت النتائج أن:

- كل 1 % زيادة في تحديد المخاطر يعادل زيادة 1.511 % في نجاح المشروع
- كل 1 % زيادة في مراقبة المخاطر تعادل 1.612 % زيادة في نجاح المشروع
- واستنتجت الدراسة إلى أن تطبيق إطار متكامل لإدارة المخاطر يسهم بفعالية مباشرة في تحسين الأداء التشغيلي وتقليل التكاليف.

القحطاني (2024)

هدفت دراسة القحطاني بعنوان إدارة المخاطر الداخلية في المؤسسات الوقفية: حالة أوقاف سليمان الراجحي إلى تحليل كيفية تطبيق إدارة المخاطر داخل المؤسسات الوقفية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن:

إدارة المخاطر التشغيلية الداخلية والاستراتيجية تلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف المؤسسة الوقفية سليمان الراجحي، حيث تُسهم في تعزيز استقرارها، وضمان استمرارها في أداء رسالتها المجتمعية. وأوصت الدراسة بأهمية بناء إطار منهجي واضح لإدارة المخاطر في المؤسسات الوقفية، يشمل التقييم المستمر والتحسين الدوري كان له أثر مباشر في الكشف المبكر وفي رفع كفاءة الأداء المؤسسي واستدامة الأنشطة.

Shipanga وآخرون (2022)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر عوامل الخطر التشغيلي على استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع، استخدم الباحثون استبانة وُرعت على عينة مكونة من 85 مديرًا ومالكًا في منطقة Cape Metropole. وتوصلت النتائج إلى أن جميع عوامل المخاطر التشغيلية المدروسة ما زالت تؤثر سلبيًا على استدامة هذه المنشآت، مما يبرز الحاجة إلى تطبيق إدارة فعّالة للمخاطر التشغيلية بهدف التعرف عليها، وتقليلها، والتعامل معها.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن جميع عوامل الخطر التشغيلي الأربعة لا تزال تؤثر على استدامة هذه الكيانات. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات المصنّعة بتنفيذ إدارة فعّالة للمخاطر التشغيلية لتحديد، وتقليل، وتخفيف المخاطر التي تؤثر سلبيًا على استدامتها.

Bravo Sepulveda وآخرون (2024)

أُجريت هذه الدراسة التحليلية إلى استكشاف العلاقة بين المخاطر التشغيلية والاستدامة المؤسسية، باستخدام منهج الاستدلال المبني على الحالات (Case-Based Reasoning) شملت الدراسة مراجعة تحليلية لأكثر من 100 حالة واقعية، إضافة إلى تصنيف المخاطر التشغيلية ذات الأثر المباشر على مؤشرات الاستدامة. وتوصل الباحثون إلى أن تكامل إدارة المخاطر مع أجندة الاستدامة المؤسسية يُعد عاملاً حاسماً لتقليل الخسائر وتعظيم الفرص المستقبلية.

نتائج الدراسة:

أكدت الدراسة على أهمية تصنيف المخاطر التشغيلية ذات التأثير على الاستدامة، وتوضيح أن الشركات بحاجة إلى دمج إدارة المخاطر مع استراتيجيات الاستدامة، وذلك لتقليل الخسائر المحتملة والاستفادة من فرص الأجندة المستدامة.

Bani Yousef وآخرون (2023)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ، وشملت العينة بيانات 135 بنكاً في 14 دولة عربية من بينها: السعودية، الإمارات، البحرين، والكويت، وذلك خلال الفترة 2015-2019. وقد أظهرت الدراسة أن :

المخاطر التشغيلية تؤثر سلباً على الأداء المالي للبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يبرز الحاجة إلى تطوير آليات رقابية خاصة للتعامل مع هذه النوعية من المخاطر. كما أوصت الدراسة بضرورة تخصيص عمليات وتقنيات رقابية مستقلة للمخاطر التشغيلية، وتحديثها باستمرار، بهدف تعزيز الاستقرار المالي والحد من الخسائر غير المتوقعة في بيئة مصرفية تنافسية.

Kampen وHenken (2018)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإهمال الإداري على الأداء المؤسسي، من خلال تتبع ما يحدث داخل المنظمات التي تعاني من غياب مستمر في القيادة والتوجيه التنظيمي، وذلك باستخدام منهج نوعي على مؤسسات أوروبية.

" عندما تقتقر المؤسسة إلى القيادة في بُعدي الهيكل والرعاية لفترة طويلة من الزمن، تصبح الحياة اليومية داخل هذه المؤسسات غير مستقرة "

وقد أظهرت نتائج الدراسة:

أن الإهمال الإداري المتراكم يؤدي إلى ما أسموه "التوقف التنموي"، حيث تفقد المؤسسة قدرتها على تحسين الأداء أو مواكبة المتغيرات، ويتدهور هيكلها الداخلي تدريجياً دون أن تلاحظ تلك المؤشرات مبكراً. وأكد الباحثان أن هذا النوع من التقصير يُعد من أخطر مظاهر الخلل المؤسسي لأنه لا يُرصد بسهولة، بل يُراكم آثاراً سلبية على المدى الطويل تشمل: انخفاض الإنتاجية، وتآكل الكفاءة، وزيادة الأخطاء في العمليات التشغيلية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية (المتغير المستقل):

يُعد تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية من العوامل المؤثرة في أداء المنشآت، حيث يشير هذا المفهوم إلى ضعف قدرة الإدارة على رصد المشكلات التشغيلية المحتملة أو الاستجابة لها في وقت مبكر. ويتضمن هذا التقصير في كثير من الأحيان إلى نقص الخبرة الإدارية، ضعف نظم الرقابة الداخلية ، أو عدم وجود سياسات واضحة لإدارة المخاطر داخل المنشأة، مما يجعلها أكثر عرضة للخسائر المفاجئة أو الانهيار التشغيلي عند أول أزمة. ويُعد هذا التقصير غالبًا إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة ودون أسس واضحة، حيث قد تتعثر العديد من المنشآت في مراحلها المبكرة، خاصة في بيئات السوق شديدة التقلب. ويمكن للباحثة إجرائيًا أن تُعرّف تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية بأنه: ضعف استجابة الإدارة في المنشآت الصغيرة لإشارات الخطر المبكر، وسيُقاس من خلال الأبعاد التي تتناولها الاستبانة لاحقاً.

2. استدامة المنشآت الصغيرة (المتغير التابع):

تمثل استدامة المنشآت الصغيرة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، كونها تمثل شريحة واسعة من النشاطات التجارية في المملكة، وتُساهم بشكل فعال في تنمية الناتج المحلي وتوفير فرص العمل، وتعكس الاستدامة هنا قدرة المنشأة على الاستمرار في أداء أنشطتها بفعالية وثبات على المدى الطويل، رغم ما قد تواجهه من تحديات تشغيلية أو بيئية أو تنظيمية، ويشمل مفهوم الاستدامة من خلال توازن المنشأة بين عدة عناصر، من أبرزها: الإدارة الفعالة للمخاطر، الكفاءة التشغيلية، الاستدامة المالية، والقدرة التنافسية.

- الاستدامة المالية تعني قدرة المنشأة على إدارة مواردها بذكاء وتحقيق مستوى مقبول من العوائد يضمن استمراريتها.
- بينما تشير القدرة التنافسية إلى مدى قدرة المنشأة على التكيف مع السوق ومواجهة المنافسين عبر تقديم قيمة مضافة أو ميزة نوعية.

ويمكن للباحثة إجرائيًا أن تُعرّف استدامة المنشآت الصغيرة بأنها: قدرة المنشأة على الاستمرار في السوق، وتحقيق استقرار في أدائها التشغيلي والمالي والتنافسي، كما يتضح من مؤشرات يتم قياسها من خلال استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة المعدة لذلك.

المنهجية وطرق البحث:

بغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة وإثبات فرضياتها، سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يركز على الجزء التطبيقي لفهم العلاقة بين المتغيرات.

سيتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام استبانة موجهة إلى مُلاك ومديري المنشآت الصغيرة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، لجمع البيانات حول مظاهر تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية، وأثر ذلك على استدامة هذه المنشآت.

وسيتم تحليل البيانات باستخدام تقنيات التحليل الإحصائي لتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات المختلفة، ويتم اختيار العينة من أصحاب المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز عدد موظفيها 49 موظفًا. كما سيتم تحليل البيانات باستخدام برامج مثل SPSS لتوليد النتائج والتحليلات الإحصائية اللازمة. تتيح هذه المنهجية الحصول على بيانات كمية تسهم في فهم العلاقة بين وعي الإدارة بالمخاطر التشغيلية واستدامة المنشآت من حيث الاستمرارية والنمو.

أدوات الدراسة :

سوف تعتمد هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من مُلاك ومديري المنشآت الصغيرة في مدينة جدة. وسيتم تصميم الاستبانة لقياس تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية وأثره على استدامة المنشآت الصغيرة في جدة.

حدود الدراسة :

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل هذه الدراسة بتحليل أثر تقصير الإدارة في التعرف على المخاطر التشغيلية وأثره على استدامة المنشآت الصغيرة ، وتركز على إدراك المخاطر التشغيلية، مظاهر التقصير الإداري، والآليات المقترحة لتحسين استجابة المنشآت. كما لا تتناول الدراسة الأبعاد الشاملة للاستدامة بل تركز على الجوانب التشغيلية والإدارية وقدرة المنشأة على الاستمرار في السوق، وتحقيق أداء مالي وتنافسي مستقر.
- **الحدود المكانية:** تُجرى هذه الدراسة على مدينة جدة كونها مدينة اقتصادية كبرى تضم عددًا كبيرًا من المنشآت الصغيرة.
- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على ملاك ومديري المنشآت الصغيرة في مدينة جدة، حيث يركز البحث على الفئة المسؤولة عن اتخاذ القرار والتعامل مع المخاطر.
- **الحدود الزمنية:** تتمثل في العام الدراسي 2025

المراجع:

- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (2023). *التقرير الربعي الثالث لأداء قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة*. منشآت. تم الاسترجاع من <https://www.monshaat.gov.sa/ar/monshaat-reports>
- الضويان، عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز. (2019). إدارة المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مدخل لتحسين القدرة التنافسية وضمان الاستدامة. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
- الغامدي، ناصر. (2021، 3 فبراير). إدارة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة. صحيفة الاقتصادية. تم الاسترجاع من https://www.aleqt.com/2021/02/03/article_2025681.html
- القحطاني، أحمد سعيد. (2024). إدارة المخاطر الداخلية في المؤسسات الوقفية: حالة أوقاف سليمان الراجحي. *المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)*، العدد 64، الصفحات 151-169.
- آل سيد علي، (2019) تأثير إدارة الكوارث والمخاطر على تطوير المشروعات الصغيرة (ص 17). مؤسسة مساكن المتحدة تم الاسترجاع من <https://sjr-publishing.com/wp-content/uploads/2019/03/المشروعات-الصغيرة-pdf.pdf>
- العنزي، ع. خ (2024). أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على نجاح المشروعات: دراسة تطبيقية على الشركات الخاصة بالمنطقة الشرقية. *المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)*، العدد 71، الصفحات 301-329.
- Al Shamsi, N. S. N., & Aris, A. (2021). Ranking of Risk Management Factors Influencing SMEs' Organizational Performance. *International Journal of Sustainable Construction Engineering and Technology*, 12(5).
- Shipanga, M., Chinomona, R., & Sandada, M. (2022). The influence of operational risk factors on the sustainability of SMEs in the manufacturing industry in South Africa. *Academy of Entrepreneurship Journal*, 28(5), 129-137.

Bravo Sepúlveda, L., Rodríguez Bustamante, J., & Pérez Hernández, D. •
(2024). Operational risks and corporate sustainability: a case-based
reasoning approach. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(3),
115–124.

Bani Yousef, A. N., Taha, R., & Muhmad, S. N. (2023). *Operational* •
Risk and Financial Performance of Banks in the Middle East and North
Africa. Journal of International Studies, 19(2), 93–118.

Kampen, T., & Henken, K. (2018). •
Neglect as an organizational pathology: The consequences of absent
management in public institutions. Journal of Organizational
Ethnography, 7(2), 111–127.